تأثير العولمة على الثقافة والامن الوطني في الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١١

مدرس مساعد سيفان صالح زوراب، مدرس مساعد به يمان مصطفى محمد
كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية

بوختة

ئەم توێذینەوەیە دەدوێت دەربارەی دیادەی جهانطیري لەذێر رِؤشنایي ئەو ئێشکەوتنە مەزنانەیي کە لەدامەزراوە وتؤرِة نێودەولَەتیەکاندا لەطەل دەرکەوتني تؤرِي ئینترنیت بەدەرکەوتوون، وکاریطەریەکي کاراي هەبوە لە قالبوونەوە لە ناوەرِؤکي دیاردەکاني جهانطیریدا، کە ئامانجي بەجیهاني بووني مرؤظ و یەك بووني طەلاني جیهانە لەرِێطەي نزیکردنەوەي تایبەتمەندیە کلتوریە نیشتمانیەکانەوە. لەسالَي ٢٠١١ بەدواوە کاریطەریي دیاردەي جهانطیري لە سەر کلتوري ئاسایشي نیشتیماني وولاَتاني رِؤذهەلاَتي ناوەرِاست بەدەرکەوتوة. بؤ دارِشتني هاوکێشەي هاوسەنطي لەنێوان بەرذەوەندي هاولاَتي و بەرذەوەندي نەتەوەییاندا، وە لەڕێناو ڕاستاني کلتورو ئاسایشي نیشتمانییاندا، وەدوابەدواي بێ توانایي سیستمي سیاسي ئەو وولاَتانە بؤ بنیاتناني دامەزراوەو مرؤیي لە کؤمەلَطەدا، بەشێوەیەك کە ڕِێویستبوو دیاریکردني جؤري ڕەیوەندي نێوان جهانطیري و کؤمەلَطا و هاولاَتیان، ئەویش بە تێطەیشتن لە جیهانطیري و طرنطترین دەرکەوتن و کاریطەریەکاني لە سەر مرؤظ، وە هەروەها تا ض رِادەیەك مرؤظ ئامادەیە بؤ کارلێکردن و طونجاندن لەطەل ئەم دیاردەیەدا کە بوەتە رِاستیەکي حاشا هەلَنەطر لەسە ر داهاتوي مرؤظایەتي.

Abstract

The phenomenon of globalization has been studied in light of the great developments that have taken place in international institutions and networks with the advent of the Internet. After 2011, the phenomenon of globalization has affected the culture of national security in the Middle East. In order to formulate a balanced equation between the interest of the citizen and the national interest, also for protecting the culture and national security, and after the inability of the political systems in those countries to carry out their tasks in building their institutions and individual in society, the necessity of determining the type of relationship between globalization, society and the citizen is required. This is can be done by identifying the concept of globalization and the most important manifestations and areas of impact on humans. Also, by discussing the extent of human willingness to adapt and interact with this phenomenon, which has become an inevitable fact of life in the future.

المقدمة

أولاً: أهمية البحث.

ان دراسة ظاهرة العولمة في ظل التطورات الهائلة التي حدثت في المؤسسات والشبكات الدولية مع ظهور شبكة الإنترنت، الذي يشكل مؤثر فاعل في تعميق مضمون مظاهر العولمة، والتي تهدف الى عولمة الانسان و التوحيد بين شعوب العالم ، من خلال التقريب بين خصوصيات الثقافات القومية في العالم وأديانه، وذلك بإزالة ما يمكن إزالته من الحواجز المكانية والزمانية. حيث أثرت ظاهرة العولمة على الثقافة والامن الوطني في الشرق الاوسط بعد عام ٢٠١١، بشكل يتطلب بيان نوع العلاقة بين العولمة المجتمع والمواطن، من خلال تحديد مفهوم العولمة وأهم مظاهرها ومجالات تأثيرها على الانسان،ومدى استعداد الانسان في مجتمعاتنا للتكيّف والتفاعل مع هذه الظاهرة التي أصبحت حقيقة حتمية في الحياة.

ثانياً: اشكالية البحث .

تكمن اشكالية موضوع البحث في مدى تأثير العولمة على الثقافة والامن الوطني في الشرق الاوسط في ظل الازمة التي تشهدها مجتمعات دولها بعد العام ٢٠١١، ومدى تغير النظم السياسية واحداث حالة من عدم الاستقرار الامني من خلال اثارة النزعة القومية والدينية والطائفية، لذلك فإن إشكالية أثر العولمة تفتح على جملة من الأسئلة من أهمها مايلي:

١. ما هي طبيعة مظاهر العولمة المؤثرة في الشرق الاوسط
٢. ما هي طبيعة العلاقة بين العولمة والثقافة والامن الوطني في الشرق الاوسط.
٣. اثر العولمة على على تعزيز روح الانتماء الوطني في القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً: فرضية البحث.

أثرت مظاهر العولمة على شعوب دول الشرق الاوسط ونظمها السياسية، ودورها في الازمة التي تشهدها شعوب المنطقة ، وبيان نتائج مظاهر العولمة التي أثرت على الثقافة والامن الوطني في بيئتها الوطنية والاقليمية.

رابعاً: منهجية البحث.

اتبعنا في دراسة موضوع البحث المنهج الوصفي التحليلي للوقائع وتدعيمها بالوقائع التأريخية من أجل الوصول الى اهداف البحث.

خامساً: هيكلية البحث.

سيتم تقسيم البحث الى مبحثين اضافة الى المقدمة والخاتمة، حيث سيتم تخصيص المبحث الاول الى نبذة عن تطور مفهوم العولمة وتعريفها في مطلبين، وسنتناول في المبحث الثاني مظاهر العولمة وتأثرها على الثقافة والامن الوطني في الشرق الاوسط في مطلبين، وستتضمن الخاتمة عدد من الاستنتاجات.

المبحث الاول : مدخل تمهيدي

تعزز انتشار ظاهرة العولمة في مطلع القرن الحادي والعشرين، الامر الذي استوجب ضرورة دراسة هذه الظاهرة، لذلك سنتناول تطور مفهوم وتعريفها في مطلبين.

المطلب الاول : تطور مفهوم العولمة

ان فلسفة السياسة الحديثة تؤكد على انعدام الحواجز الجغرافية والزمنية بين الافكار سواء في الزمن الواحد والمجتمعات المتعددة، أو في الازمنة المختلفة والمجتمعات المتعددة، لان الافكار الانسانية هي وحدة متكاملة الاجزاء

والحلقات، وهي الجهد الذي يدل دائماً على تفوق العلم والمعرفة، وهذا لا يعني إبعاد الخصوصية المستقلة التي ولد فيها كل فكر ومميّزاته الخاصة، لان الفلسفة السياسية تبحث وتهتم بالانسان وحياته وظروفه لتجاوز تلك الظروف في البحث الدائم والمستمر الذي لايقف عند حد معين، وعلى هذا يبقى الفكر الانساني في حركة دائمة تعبر عن ماهيّة الانسان التي تسعى دوماً الى الكمال، ليحقق سعادته ورفاهيته [١] .

تشير دراسات تأريخ نشأة العولمة الى ان هناك نظريتان حوّل تأريخ العولمة وهيّ نظرية نشأة العولمة قديمة ونشأة العولمة الحديثة ، أما الاولى فتؤكد ان تأريخ ظهورها الى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر عندما قامت أوروبا بالبحث عن أسواق جديدة لاستيعاب منتجات المصانع واستعمار البلدان لتأمين المواد الخام حتى تتطور صناعتها. أما نظرية العولمة الحديثة التي حققتها الدول المتطورة، عن طريق التجارة والتنافس الدولي والانتشار التكنولوجي. أما عن اشكال العولمة، فان العولمة الاجتماعية والثقافية تعني زيادة الترابط بين المجتمعات وازدياد التبادل الثقافي عبر استخدام التطور الهائل في المواصلات والاتصالات. والعولمة الاقتصادية تعني زيادة الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري بين أصحاب العمل في انحاء العالم عبر المؤسسات المعولمة، ومن ابرز مؤسساتها البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية [٢] .

تعتبر العولمة الظاهرة التاريخية التي بدأت في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة الثقافية هي الظاهرة التي وجدت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين [٣]، لذلك مهدّ الخطاب السياسي للقوى الكبرى مطلع عقد التسعينيات، من خلال دعوات جديدة على أساس حضاري لاعادة تشكيل خطوط الصراع القادم الذي اسهم في تفكيك وتركيب كل من العولمة والتكنولوجيا وتسويق العولمة و محاولة عولمة الفرد لاضعافه من ولاءاته الوطنية، لتبقى المصالح هي الاهداف الحقيقية لكسب المزيد من القوة والهيمنة على مصير العالم، فالصراعات الدولية ليست صراعات ثقافية حضارية فقط بل هي صراعات بين مستويات مختلفة من النمو وتفاوت القدرات. لذلك سعت الثورة التكنولوجية الى تنميط اسلوب المعيشة في انحاء العالم من خلال تجسيد مفهوم " العولمة Globalization"، عبر تكوين المواطن العالمي المتجرد من هويته الوطنية وانكفاء الثقافات الفرعية لاعادة وتركيب وصياغة مفاهيم جديدة واعادة تعريف المصالح[٤] ، لتحوّل العالم الى سوق وقرية صغيرة تنتقل فيها عناصر الانتاج دون قيود، وتمتد الظاهرة لتشمل انشاء مؤسسات عالمية جديدة للاسراع بترجمة آثارها على العالم بأكمله، عبر أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة.

فمفهوم العولمة له من الجوانب والأبعاد الكثيرة ما يثير اهتمام الجميع كونها تمثل الوضع الذي تهيمن فيه القوانين والاعراف الاقتصادية الدولية على السلطة السياسية[٥] . لذلك تؤكد ابرز التعريفات المقبولة هي التي تؤكد بأن العولمة،

---

١ د. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٠.

٢ عبدالرحمن العبيدي، بحث عن ما هية العولمة ، تأريخ الزيارة٢٠١٩/٣/٢، موقع على الانترنت :
http://mawdoo3.com

٣ أرشد حمد محو، الشباب بين تحديات العولمة والحفاظ على الهوية الوطنية، تأريخ الزيارة ٢٠١٩/٤/٢٠، ص٢ موقع على الانترنت:
http://www.ahewar.org

٤ د. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ايوان للطباعة والتوزيع، دمشق،٢٠٠٩، ص٤٣.

٥ فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على الدول العربية، تأريخ الزيارة ٢/ ٢٠١٩/١٢، موقع على الانترنت:
http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02

تعني جعل الشـــيء على مســـتوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب الى اللامحدود الذي ينأى عن أية مراقبة، والمحدود هنا هو أساس الدولة الوطنية التي تتميز بحدودٍ جغرافيةٍ وديموغرافية، وإلى حماية مكوناتها من أي خطرٍ أو تدخل خارجي، سواءً تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللاَّمحدود فالمقصود به " العالم "، وهذا يعني أن العولمة، تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية و الوطنية في المجال الاقتصادي وترك الأمور تتحرك داخل فضاءٍ يشمل الكرة الأرضية جميعها، ومن هنا يحدد مصير الدولة الوطنية[٦]

وقد اقترن مفهوم النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، بالاهتمام بمفهوم العولمة، هو الاعتقاد بان العولمة ظاهرة ايجابية ينبغي على الجميع التكامل معها، واللحاق بها، لانها نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة الوطنية، لان المتغيرات الاقتصـادية في ظل العولمة قد اصـبحت لها الاولوية على المتغيرات السـياسـية، و تؤكد ان بالعولمة نظام دولي جديد يعتمد التكامل بين رأس المال، التكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى الحدود الوطنية للدول بطريقة نشـأ عنها سوق عالمية واحدة، لذلك فان العولمة ظاهرة اقتصادية تكنولوجية كاسحة وحتمية ومَن يقف بوجهها قد يواجه الفناء، وكلما زادت سـرعة الاندماج، لاسـيما بالنسـبة لدول الجنوب زادت المكاسـب المحتملة لها، والا فان قوى العولمة الكبرى سـتعمل على تدمير دول الجنوب [٧]. كون العولمة تمثل نظام عالمي جديد يقوم على الإبداع العلمي والتطور التقني والتكنولوجي وثورة الاتصـالات بحيث تزول الحدود بين شـعوب العالم ويصـبح العالم قرية كونية صـغيرة، بما يفضـي إلى الانحسـار في مفهوم سـيادة الدولة الوطنية [٨]. لان ثورة الاتصـال والتكنولوجيا أحدثت فجوة كبيرة بين دول الشمال ودول الجنوب من خلال تعميم مظاهر العولمة التي شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى دول الشمال بشكل واضح، ما يستوجب التفكير والعمل في كيفية التعامل مع آثارها على الدولة والمجتمع والانسان من قبل دول الجنوب بشكل أكثر تحديداً .

وترتبط العلاقة بين مفهوم القومية والعولمة، بنشـأة مسـتوى الافكار الجديدة في النظام العالمي، خلال القرنين الماضـيين، وتتجسـد بالترابط بين القومية والنظام الجديد في كيفية عيش الشـعوب ولمن تدين بالولاء والطاعة وهيّ القضـية الاسـاسـية في عالم اليوم، على اسـاس ان الحكومات تمثل الشـعوب التي تحكمها، ومن هنا نشـأ المصـطلح الحديث" دولة الامة [٩]. أي من حق كل أمة تقرير مصيرها القومي، ولكن الشعور القومي سواء في الدول المتطورة أو في الشـرق الاوسـط، المطالبة بالحصـول على الاسـتقلال أو على حُكم ذاتي أوسـع ضـمن الدول، من خلال التركيز هلى أهمية ما يميّز الشـعوب كالهوية القومية والاصـالة والتقاليد، خلافاً لما كان قائماً على التقارب والشـمولية لايجاد مجتمع مُوحد، أصبح يمثل أبرز مظاهر ردود فعل المقاومة لدى مَن يشعرون بخطر تهدد مصالحهم أوهوياتهم، سواء في الدول المتطورة أو في دول المنطقة[١٠] . يمكننا القول هنا ان الشـــعور القومي/ الوطني في المقام الاول رد فعل على العولمة وفي مقام آخر نتاج لها. لذا فان اهم الرؤى التي تعتمد لبيان تأثير ظاهرة العولمة على الدولة الوطنية، هي: [١١] .

---

٦ أرشد حمد محو، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

٧ د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة،٢٠٠٤ ، ص ٦٧٧.

٨ سعيد المتدين، العولمة والدولة القومية، تأريخ الزيارة تأريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٢٩، موقع على الانترنت:
http://www.aljabriabed.net/n59_60_05mutadyin.(2).htm

٩ جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث، الدوحة، ٢٠٠٤، ص ٧٥٥.

١٠ المصدر نفسه، ص ٧٥٤

١١ د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧٦.

أولاً: الرؤية الاندماجية " الرؤية النيولبرالية": تمثل هذه الرؤية موقف اللبرالية الجديدة بشـــأن التحولات في النسق العالمي ليتخطى نسق الدولة القومية بعد مرحلة الحرب الباردة، ويُعد " توماس فريدمان" من أبرز المنظرين لها، اذ تؤكد رؤيته على ان العولمة ظاهرة إكتســـاحية ينبغي على الجميع التكامل والتعامل معها لانها عملية حتمية. كونها تعبر عن نظام دولي جديد يعتمد التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول، من اجل انشـــاء ســـوق عالمية واحدة، تؤدي الى ارتقاء الدول التي ترتبط بها، لذلك على دول الجنوب الاندماج الكامل مع قوى العولمة لكسب المزيد من المكاسب، وعدم التردد امام الشروط التي تفرضها القوى الداعمة للعولمة.

ثانياً : الرؤية النقدية " الاســتعمار الجديد" : تشــترك المدرســة الواقعية الجديدة ومن أم روادها " كينيث والتز" والماركســية التقليدية في توجيه النقد الى العولمة تجنباً لآثارها الســلبية نتيجة اهمالها البُعد الاجتماعي لعملياتها الاقتصادية، اضافة الى عدم التكافؤ الاقتصادي بين الدول، لذلك تميل لزيادة دور الدولة في ادارة الاقتصاد والسياسة، وتعد منظمات حماية البيئة والخضــر من مناهضــي العولمة كونهم من دعاة الحفاظ على الخصــائص المحلية من الانقراض.

ثالثاً : الرؤية التفاعلية للعولمة

يسعى اصحاب هذه الرؤية الى الاعتراف بان العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه دون القبول بكافة عناصره، وذلك بهدف الاقلال من الخســائر وتعظيم المكاســب، لذلك تركز هذه الرؤية على أهمية التعامل المتوازن مع القضــايا التي تطرحها العولمة، من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، كونها ظاهرة مُركبة تتضـمن أبعاداً إيجابية، يجب الاستفادة منها، مثل تكنولوجيا المعلومات وتدفق رؤوس الاموال وانفتاح الاسواق. وأخرى سلبية ينبغي تفاديها، تتمثل في ازدياد مشــاكل الفقر والجهل والديون والإضــرار بالبيئة، اضــافة الى تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من الاستفادة من ثمار العولمة لاسيما المجتمعات في الشرق الاوسط، هاتان الصورتان هما وجهان متلازمان للعولمة يتعين قبولهما والتعامل معهما [١٢].

ووفق هذا التحديد لمعنى العولمة علينا ان نبرز الموقف من هذا النظام العالمي الجديد وكيف يتم مجابهته في مجتمعات دول الشـرق الاوسـط لاسـيما المجتمع العربي، مما برز مواقف متعددة و متباينة من العولمة ، فالمؤيدون لها يؤكدون بأنها تســهم في أنتشــار التكنولوجيا الحديثة من مركزها في العالم المتقدم أقتصــادياً الى باقي أنحاء العالم، ويؤكد بعض الاخر أن تاثير العولمة على الهوية الوطنية و الثقافية للمجتمعات الشـرقية أيجابية، على اعتبار ان العولمة تسـهم اسـهاماً واضـحاً في نقل المعلومات وتخزينها و توفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وهناك من غالى في تبنيه للعولمة دون أن يقيم أعتباراً للهوية الوطنية وأعتبرها واقعاً موضوعياً، ولذلك يجب التعامل معها بوصفها صيرورة موضوعية و الدخول فيها بأعتبارها فضاءآت مفتوحاً على النظام الكوني [١٣] .

لذا فان العولمة ظاهرة تدعمها القوى الرأسـمالية لانها تحقق مصـالحها في فتح اسـواق دول الجنوب، وتسـعى من خلالها الى تسـيير العالم وفق نموذج فكري واحد ذي ابعاد اقتصـادية وسـياسـية وثقافية، ولكن هذا لايعني خلق عالم متجانس واحد بقدر ما يحقق مصــالح القوى الرأســمالية وفق معايير خاصــة وتضــع على دول الجنوب عبء محاولة الاستفادة من تلك المعايير.

---

١٢ د ثامر كامل الخرزجي، العلاقات السياسية الدولية، دار مجدلاوي، للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٤١.

١٣ أرشد حمد حمو، مصدر سبق ذكره، ص٩.

المطلب الثاني : تعريف العولمة

إن دراسة مصطلح العولمة أصبح اليوم كلمة شائعة في العلوم الاجتماعية، كون ظاهرة العولمة ظاهرة متعددة الأوجه، شملت كل نواحى الحياة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية، لذلك سعى المفكرين الى الوصول الى تعريف لهذا المصطلح، وكان "أنتوني جيتر" أحد الذين عرف العولمة بأنها" عملية لحام المجتمعات لكي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بينها المسافات بحيث يتشارك كل البشر في الرؤى والتحديات، أو أنها " سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، لتشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول وتراجع وظائف الدولة بانتشار التقنية وتوزيع الإنتاج عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر، ونشأة الإنتاج وعمليات التصنيع على مستوى العالم والتي تعيد معا تشكيل تقسيم العمل عالمياً " [14].

تعمل العولمة اقتصادياً، على اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار حرية الأسواق، كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما سيؤدي بالتالي إلى اختراق الحدود الوطنية وانحسار سيادة الدول التي تعد العنصر الأساس لهذه الظاهرة[١٥] . أما على الجانب الثقافي للعولمة، فان المفكر "مايك فيذرستون" عرفها بانها " عملية تشير إلى تمدد التداخل الثقافي العالمي، والتي تؤدي بدورها إلى نشأة كيان عالمي باعتباره نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي المتواصل، وفقاً لعملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية[١٦] .

وهنالك أفكار وآراء تشير إلى أن العولمة تعني الأمركة. كما أشار إلى ذلك المفكر "ستيفن كاسلر" " إن كثرة التعريفات والمفاهيم للعولمة لم تبق لها إلا كلمة واحدة، هي أن العولمة تعني الأمركة " [١٧]. استناداً الى ما صدر عن الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش ١٩٨٩-١٩٩٢" بقوله "إن القرن القادم سوف يشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي"[١٨]. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تسعى دائما للسيطرة والهيمنة على العالم بناء على تطلعاتها العالمية ، حتى أصبح من الصعوبة بمكان وضع الحد الفاصل بين النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه هذه الظاهرة المسماة "العولمة"، سواء كانت شكلا من أشكال أمركة العالمية أم هي فعلا ظاهرة مستقلة[١٩].

ويبدو لنا أنه إذا أردنا صياغة تعريف شامل للعولمة، فلابد من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:[20]

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الناس جميعا.

العملية الثانية: تتعلق بازالة الحدود بين الدول الوطنية.

العملية الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .

---

14 عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2005، ص15

١٥ سيمون رايشن، العولمة والاقلمة، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص٢٢.

١٦ مايك فيذرستون، ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة، ترجمة: عبدالوهاب علوب، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٧.

١٧ د. سعد ناجي جواد ود. حسن علي السبطاوى في: العولمة من وجهة نظر عالم ثالث، مجلة قضايا استراتيجية، عدد٧، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١، ص١٠٧.

١٨ د.علي عقلة عرسان، العولمة و الهوية، مجلة اوراق، ربطة الكتاب الاردنيين، عمان، عدد١٤، ٢٠٠٠، ص ١٧.

١٩ بول سالم، الولايات المتحدة الامريكية: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، كتاب العرب والعولمة، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، بيروت، ابريل ٢٠٠٠، ص٢٠٩.

20 السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ايديولوجية جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد١٣٩، ٢٠٠٠، ص١٨.

ووفقاً للتعريفات السابقة يمكن ان نعرف العولمة بانها عبارة عن جملة من التغييرات الحاصلة في مجالات الحياة المختلفة، وأن جوهر العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والسلع والمعلومات بين الدول على النطاق العالمي.

المبحث الثاني : مظاهر العولمة السياسية المؤثرة في الشرق الاوسط

شكلت ظاهرة العولمة مظاهر عديدة للتأثير على الدولة في الشرق الاوسط، وخصوصاً الثقافة والامن الوطني سنتناول الموضوع في مطلبين.

المطلب الأول : مظاهر العولمة والنظم السياسية في الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١١

ان العولمة وقضايا النظام السياسي تشكل اليوم محوراً للحراك السياسي والاجتماعي الذي يتجه نحو صياغة أسس التعاقد الاجتماعي وطريقة الحُكم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار، وهي أفكار تهدف الى تعريف معنى سيادة الدولة في حدود الآفاق الوطنية والحدود العالمية، لان مقومات بناء شكل الحُكم وادارته تفرض وقائع قابلة للتشكّل بصيغ مختلفة في كل زمان ومكان، الا ان القاسم المشترك في تحديد معالمها هو تفاعله افي اطار من التوازن القلق بين التطورات المتصلة بمعطيات العولمة وشروط المحافظة على سيادة الدولة، وماتمثله من كيان سياسي واجتماعي، ومسؤولياتها الوطنية والاقليمية والانسانية [٢١].

وان وظائف النظام السياسي في تطور على الدوام، وآخذة بالتوسع، عاكساً بذلك صعود دولة الرفاه في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية، لذلك يفترض من الدولة ذاتا لسيادة، ان تؤدي بعض الوظائف وفق نموذج عالم الاجتماع الالماني" ماكس فيبرMax Weber" لضمان أمن المواطنين ورفاهيتهم، من خلال توفير وسائل مركزية/لامركزية لإنتاج جملة واسعة من السلع السياسية/ العامة "Political and Public goods"، وان الدول التي لاتُلبي هذه المعايير يُرمز لها، الضعيفة، الهشة، المعرّضة لخطر عدم الاستقرار والسائرة نحو الفشل، وان فشل النظام السياسي ظاهرة جديدة تصبح بموجبها الدولة غير قادرة على الحفاظ على ذاتها كعضو في الاسرة الدولية، نتيجة حالة انهيار القانون والنظام، حين تفقد مؤسسات الدولة الشرعية في حماية مواطنيها وتلبية حاجاتهم ورغباتهم، وفقدانها المصداقية على المستوى الخارجي[٢٢].

لذلك فان بناء النظام السياسي في الدولة القابلة للاستمرار يتطلب تنفيذ عمليتين متوازيتين ومتزامنتيّن، بناء السيادة وبناءالشرعيّة، او بناء اجهزة الدولة التي تُشكّل المكوّن السياسي أو المكوّن الثقافي، من خلال استخدام مؤسسات النظام السياسي في بناء الامة وتحقيق الاندماجا لاجتماعي وهوما يحقق القوة السياسية من اجل حماية المواطنين، ثم التحوّل الى اللامركزية أي ان الشرط الاساس لتحقيق مركزة السلطة السياسية هو المجتمع الديمقرطي القائم على المساواة، ليشكل الخطوة الاولى في التحوّل باتجاه المجتمع المدني[٢٣].

وان الحداثة السياسية التي تتبعها النظام السياسي لتثبيت أهميتها ومكانتها، فكرةً ودوراً ووظيفةً ونطاقاً جيوسياسياً ونسبية شرعيتها، اصبحت الآن امام تهديد ظاهرة العولمة التي تزيد ضعف النظام السياسي في أخص

---

٢١ محمد أمزيان، السيادة والسلطة /الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧.

٢٢ ان السلع السياسية/ العامة التي يستوجب توفيرها من قبل الدولة تتلخص في الامن والامن الانساني وحكم القانون ونظام قضائي لضمان الحقوق والحريات اضافة الى العناية الصحية والتعليم وتكنولوجيا الاتصال وخدمات البُنية التحتية الاخرى ، للمزيد من المعلومات ينظر: عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٣، ص٩٣.

٢٣ عادل مجاهد الشرجبي، ازمة عجز الدولة وخطر انهيارها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، ص١٢٨.

خصائص وجودها وقوّتها في السيادة والاقتصاد والامن والثقافة، لذلك فان بنيّة النظام السياسي في الشرق الاوسط، لاسيما بعد عام٢٠١١، قابلة للاختراق بحُكم انها غير محصنة بما فيه الكفاية، لذلك فهي غير قادرة على المواجهة، بحُكم الوهن والانفصام عن المجتمع، وكونها تواجه ضَعْف المشروعية أو فقدانها لها، او عاجزة حتى عن الدفاع عن سيادتها وقيّمها بل وحتى التأقلم مع متغيّرات العولمة العالمية[٢٤].

ان المرحلة الراهنة غير ملائمة للنظم السياسية في الشرق الاوسط، فهي في مرحلة سالبة وفق كل المقاييس، بل هي تشكّل خطراً حقيقياً عليها، لانها أعجز من ان تندمج وتواج تحديّات العولمة، وفقاً لتقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي مطلع القرن الحالي، نتيجة لاخفاقات الدولة الكثيرة لاسيما الاخفاق في بناء الانسان بناءاً سوياً، المتماسك والمنتمي فعلياً، و الذي يعيش على ارض الواقع حالة الاغتراب نتيجة الاقصاء في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي وحرمانه من ثروات الوطن، اضافة الى عدم التمكن من انجاز تحديث بنوي وتطوير للهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتلائم مع مقتضيات العصر، وقد تمكنت بعض الانظمة من انجاز نسبة جيدة من عملية الاصلاح و التحديث، ولكن من دون ان يمسّ هذا التحديث روح المجتمع، لانه رافض للتحديث العميق والفعلي في داخله [٢٥] . ذلك نتيجة اخطاء القيادة التي فَصَلت النظام السياسي عن المجتمع، وفشل القيّم المجتمعية السائدة في شرعنة التراتبيات الاقتصادية والسياسية القائمة، والخلل البنيّوي والتوترات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على وفائها بالتزاماتها الاساسية، أو عدم قدرتها على أداء مهماتها الرئيسة في العالم المعاصر[٢٦] ، لذلك تكمن الحاجة الى تيار قادر لاحداث تغيرات جذرية في المجتمع، وهو ما يتطلب سياسات جديدة سواء لاقتناص الفرص أو لخلق الفرص أو لتجنب المخاطر من تأثير العولمة في البنية المعلوماتية والتكنولوجية والاتصالية، بما يساعدها على اعادة تأهيلها مع دولها وفق معطيات العصر الجديد.

ان النظم السياسية التي طبقت سياسة الاقتصاد المفتوح في عصر العولمة تمكنت من استيعاب كل العلوم في مضمون التنمية، وحققت نسبة نمو لاتقل عن" ٤،٥٪ "سنوياً في حين ان بلدان الاقتصاد المغلق لم تحقق سوى" ٠،٧٪ " ، أي ان المجموعة الاولى نجحت في كسر جدار العولمة وحققت المعجزة، فيما تقاعست النظم السياسية في المجموعة الثانية ومنها عدد من دول الشرق الاوسط، عن الواجب المناط بها والمتمثل بالاندماج المبكر في الاقتصاد العالمي، فاصابها النكوص امام التحديات الآيديولوجية للعولمة، ثم العجز عن تطبيقها لاحقاً، لذلك تواجه نسبة عجز مئوية عالية من اجمالي الدخل القومي وانخفاض واضح في النمو لدخل الفرد بشكل عام بحيث لا تتمكن من تغطية النفقات الاساسية للمعيشة، مما شكل أحدى أهم الازمات التي تعاني منها الانظمة السياسية [٢٧]، امام التفاعلات الدولية الجديدة لادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية والتقنية والبيئية والاجتماعية والعملية الديمقراطية واحترام الحريّات الاساسية، والحدّ انتشار الاسلحة النووية، لحلّ كافة المشاكل بالطرق السلمية.

بعد أكثر من قرن من الممارسات السياسية للنظم السياسية في الشرق الأوسط، وما آلت اليه النتائج الكارثية، تمثلت في التأخر في عملية المراجعة في ظل الضغوط والتحديات التي تفرضها استحقاقات ثنائية "الارهاب / الاصلاح" وضرورة تفعيل آليات المشاركة لطرح الرؤى والتصورات المستقبلية المستوعبة لكل هذا الجديد الحاسم،

٢٤ المنصف ونّاس، تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٩١.

٢٥ المصدر نفسه ، ص ٩٥.

٢٦ عمر حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

٢٧ فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٩- ٥٢.

وعليه فان سلطة النظام السياسي لكي تكون مقبولة وفاعلة لا بُد ان تُعَبر عن هوية الشعب، وتُلبّي مضمون احتياجاته بما يواكب المتغيرات المحيطة، وفي حالة عجزها عن ذلك فان خطر التفكك يهدد المجتمع والدولة، ما تعني اتجاهها الى حالة الضعف والسقوط بعد انسداد آفاق التطور والتغيير، بسبب الهوّة العميقة بينها وبين القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يموج بها العالم اليوم [٢٨].

ان دراسة مقاربة التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه الدولة والمواطن تطرح علينا جملة اسئلة منها:

- كيف نحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في ظل العولمة.
- كيف نحمي الانسان من مخاطر الاغتراب وتعزيز الانتماء الى الوطن.
- كيف نحمي البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير .

وعليه فان النظم السياسية في عصر العولمة، هي التي تعزز الشعور بالانتماء الى الوطن لدى المواطن من خلال رعاية الدولة القادرة والعادلة له في ظل دولة القانون، لا دولة الفوضى والتخلف القانوني والسياسي من خلال الاجابة على الاسئلة اعلاه، لذلك فان الدولة الحديثة هي دولة الرعاية الاجتماعية والرّفاه والتقدم، دولة الانتاج والنمو، ودولة التعدّدية السياسية في اطار المواطنة، والاحزاب الوطنية وتعددية الافكار السياسية وتعددية برامج الاقتصاد والاجتماع[٢٩]، ومما تقدم نستنتج ان مفهوم الدولة الحديثة يكاد يكون مفقوداً في تجارب النظم السياسية في المنطقة، بسبب الالتباس الفكري والعملي بين مفهومي النظام السياسي والسلطة.

المطلب الثاني : أثر العولمة على امن والثقافة الوطنية

سنتناول الموضوع كما يلي:

أولاً : العولمة والامن الوطني

ان عدم كفاءة المؤسسات القادرة على التفاعل والترابط بين النُخبة والشعب، يسهل من عملية التفكك امام التأثير الخارجي عبر وسائل الاعلام المعولمة، وما يمثل من تهديداً لكيان الدولة الهش، عبر التأثير في النسيج الاجتماعي، نتيجة النزاعات الآيديولوجية والعِرقية والثقافية، وانقسام الطبقة الحاكمة، و حالة عدم الاستقرار السياسي، بغياب الاجماع الوطني، والتي تشكل تهديداً مباشراً لمؤسسات الدولة في قدرتها على الاداء والانجاز،الذي لا يقل خطورةً عن التهديد العسكري والاقتصادي، ما ينعكس سلباً على نسبة المشاركة السياسية ويؤدي الى أزمة الهوية، لاسيما في حالة عدم وجود ضامن قانوني. وهذا ما تشهده الحالة السياسية في دول الشرق الاوسط، اذ ادى هذا اللاانتماء الى الاختراق الامني لمؤسسات الدولة من قبل الجماعات المسلحة المتطرفة، والى التأثير سلباً في أداء المنظومة الحكومية والى تقويض المقومات الايجابية، مما ادى الى اخفاق آليات معالجة النزاعات الداخلية بل الى شلّ القدرات الوطنية على منع الصراعات وردع مصادر التهديد [٣٠].

ان تحقيق الامن الوطني يستوجب من صانع القرار تأمين ظروف البيئة الداخلية، لان ادراك أبعاد وخطورة الموقف وتحديد المبادئ العامة لمفهوم الامن الوطني، عامل أساسي، لتحويله الى برنامج في اطار الاستراتيجية الوطنية

---

٢٨ المصدر نفسه ، ص٤٦.

٢٩ عدنان السيد حسين، تأريخية الدولة بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣ ، ص ٦٣.

٣٠ فارس فائق ظاهر ، تأثير العولمة على الدول العربية، ٢٠١٩/١١/٢، موقع على الانترنت: =
= http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02

الشـاملة للدولة، لضـمان تحقيق المصـالح الوطنية والمحافظة على كيانها في ظل تحديات مظاهر العولمة، من خلال الاهتمام بمستويات مضمون الأمن الوطني وفق ما يلي: [٣١]

١. المستوى الأول: هو الأمن الذي يتعلق بالحياة اليومية للمواطن، ويتضمن القضاء على كل ما يؤثر سلباً في أمن المواطن، مثل البطالة والفقر والقيود على الحريات الاساسية.

٢. المستوى الثاني: وهو المتعلق بالاستقرار الامني، وبالسلم الاجتماعي والذي يتهدد بالحروب الاهلية والشغب والعصيان والارهاب والاضطرابات السياسية.

٣. المستوى الثالث: وهو أمن الكيان الوطني، وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية، وضد العدوان الخارجي، والتدخل المباشر وغير المباشر،مما يتطلب بناء وتطوير العلاقات واستخدام القوة عند الضرورة لحماية المصالح الوطنية .

ووفق هذا المفهوم فان اغلبية الانظمة السياسية في الشرق الاوسط، اصبحت طاردة نافرة للانسان كونها انظمة فاشلة، عاجزة عن تقديم الاحتياجات الاساسية له، خلاف ما تحقق في الدول الغربية، بفضل استخدام مظاهر العولمة، الجاذبة للانسان في بقاع الارض، والتي تلبي حاجاته وتحقق رغباته، عبر الاستخدام الذكي للقوة الناعمة التي حققت نتائج باهرة في القرن الحادي والعشرين، حيث لا يشعر الانسان بالغربة كما يشعر نسبة من المواطنين في الشرق الاوسط، بالاغتراب داخل وطنهم، وهذا معيار النجاح التي اصبحت جاذبة للجميع، وقد تجسد هذا في قبولها على ايواء وتأهيل عشرات الالوف من المهاجرين بهدف استثمار طاقاتهم في العام ٢٠١٥، لدلالة على القدرة الفائقة بفضل مظاهر العولمة، الهادفة الى عولمة الانسان أي بناء الانسان العالمي، بعقلية تتجاوز مفاهيم القومية والطائفية والمذهبية، فيما لا تزال النظم السياسية في في الشرق الاوسط، تعمل بعقلية وسياسة تقليدية، فكيف يمكنها منافسة الآخرين في كسب الانسان من أجل تعزيز شعور الانتماء الوطني في تفكيره وسلوكه وحياته، فكيف السبيل لاعادة الابناء الذين يشكلون جالية في الدول الغربية، المهددين بفقدان ما يحملونه من الخصوصية القومية، وعدم الذوبان في تلك المجتمعات مستقبلاً، مما ينبغي امكانية اعادتهم الى الوطن، فهل تستطيع هذه النظم عمل ذلك بالوسائل التقليدية. ان الوضع الآني تستوجب التكيّف مع المظاهر الجديدة للعولمة، من اجل المحافظة على النسبة الباقية من ابناء المجتمع داخل الوطن، من خلال تأمين الاحتياجات الاساسية لهم بهدف تأمين ظروف المحافظة على حماية بقاء الوطن.

ان ما تتعرض له عدد من النظم السياسية في المنطقة بعد عام ٢٠١١، على المستوى الداخلي، من حالات الرفض الشعبي، والتي تحوّلت الى حالات الاحتجاجات والتمرد المسلح على النظام السياسي، ما هي الا نتيجة فشله في اقامة النظام السياسي القادر على حفظ كرامة المواطن من خلال تامين الاحتياجات الاساسية للانسان، وقد تجسد حقيقة عجزها، في ظاهرة هجرة وهروب الجماعات عبر البحار عام ٢٠١٥، ما يمنح الجماعات المتطرفة المختلفة الفرصة لطرح النموذج البديل كل حسب اهدافه يملي فراغ مؤسسات الدولة، والذي يشكل تهديد خطير في اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام منذ احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ و نتيجة بروز الجماعات المتطرفة الارهابية وخصوصاً عناصر الدولة الاسلامية في العراق والشام بعد عام ٢٠١٤ ، والذي ادى الى فقدان النظم السياسية السيطرة على ادارة الملف الامني، بل فقدان السيطرة على مناطق حيوية من اراضي الدولة وسيادتها.

---

٣١ فرهاد جلال مصطفى، الأمن والسياسة الدولية، مؤسسة حمديللطباعة والنشر،السليمانية، ٢٠١٠، ص ٤٢.

ان التخطيط لاعداد خطط اصـلاحية وفق برامج اسـتراتيجية تتمكن من توظيف الموارد الوطنية المتوفرة عبر اعادة النظر في كل ما هو تقليدي، لهو ضـرورة ملحة وفق خطة اسـتثنائية على تحقيق نسـبة عالية من مسـتويات الاصلاح و التطور على امل الوصول الى مرحلة التخطيط الاستراتيجي مستقبلا، نتيجة امتلاك النظام السياسي الموارد البشرية والمادية، و تتمتع بكل الحقوق الكاملة في سيادتها على الصعيد الدولي، وعلى الصعيد الداخلي فالدولة لها حق التصـرف في مواردها وثرواتها، كما لها حق اتخاذ التدابير المناسـبة حيال الاشـخاص الموجودين على اقليمها بصـفتهم مواطنين أو أجانب [٣٢]، استناداً الى مبدأ السيادة دائم ومستمر لايتغيّر، الا ان صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، اذ لا تعني هذه التطورات نهاية مفهوم السـيادة، ولكن تعني ان السـيادة قد تغير مفهومها أي تدويل السـيادة وتوسـيع نطاقها بحيث انها لم تعُد خاصـة بالشـعب والدولة ولكن يشـارك فيها أيضـاً المجتمع الدولي [٣٣].

لذلك فان على هذه النظم السياسية في الشرق الاوسط، استخدام لغة خطاب واقعي جديد يلائم مضمونه ملامح عصـر العولمة، من اجل تجديد بل بناء نمط جديد من العلاقة مع الانسـان لمرحلة قادمة، بهدف تعزيز روح الانتماء الوطني، من خلال معالجة الازمات التي تعاني منها الدولة والنظام السـياسـي والمجتمع، بما يكفل بقاء الدولة والامن والسـلم الاجتماعي، عبر الحِوار والمصـالحة الشـاملة، بين كل القوى والجماعات السـياسـية والاجتماعية وفق الأسـس والمعايير التي تكفل بناء الدولة المدنية المعاصرة.

ثانياً : العولمة والثقافة الوطنية.

تؤكد الدراسات السوسيولوجية، ان الجماعات الوطنية تحدد نفسها ومعنى وجودها بسبل شتّى، وان الثقافة هي أداة هذا التحديد، ، ففي تجربة دول الشـرق الاوسـط ، كانت القيّم الاجتماعية والدينية ميّالة الى الانغلاق والمفاضـلة والتفريق، لا الى الانفتاح والتوحيد والمساواة، لذلك كانت الحاجة من قبل هذه النظم السياسية الى آيديولوجيا ونظام قِيَم جديدة لبناء الامة والوطن، تتمكن من خلالها معالجة مشـكلة الاندماج الصـانع للأمة [٣٤]. ويشـكل مفهوم توحيد الثقافة الوطنية الجامعة التعددية، عبر نُظم التعليم عنصـراً أساسـياً من عناصـر بناء دولة / الامة، لان الدور الذي تؤديه الثقافة، هي وظيفة تَماثُل ومجانسة و تشكل في الوقت ذاته وظيفة تمايز، ويقوم التماثل على وضع هوية موحدة،لان هذا يعني تمييزها عن هويات جماعات اخرى [٣٥].

تفتح العولمة فرص هائلة لتحرر الانسـانية بما تتيحه من تفاعل بين مختلف مكوناتها، وما تعمل على تحرير طاقاته، وعلى تجاوزه من علاقات وقيود التخلف والاستبداد التي أصبحت تشكّل أكبر عائق امام تقدم الشعوب في دول الشرق الاوسـط، ان العولمة حقيقة حتمية نخضـع جميعاً لقوانينها الجديدة التي يفرضـها تقدم مسـار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، وان الخَيار الحقيقي المطروح كما هو الحال على الآخرين، ليس بين الانخراط أو الصـد، ولكن بين اخذ مصـيرنا بيدنا داخل العولمة أو التحوّل الى أدوات بيد الآخرين، اذ من الضـروري الانخراط في السـيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية مميّزة للاستفادة من امكانياتها، والتعامل معها من الداخل [٣٦].

---

٣٢ أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٠، ص ١٢٧.

٣٣ محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على السيادة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

٣٤ فالح عبدالجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٧.

٣٥ المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

٣٦ د. برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق،٢٠٠٢، ص٣١.

اذ يمكن لهذه النظم السياسية استثمار وتوظيف وسائل الاتصال باعتبارها احدى مظاهر العولمة، لدورها المؤثر الناقل للثقافة بين المجتمعات المختلفة، التي تساهم في تغيير انماط السلوك من خلال نشر المعلومات والتعليم والتنشئة والعلاقات العامة عبر التلاقح بين الافكار والقيّم والمصالح لتحقيق التكامل الاجتماعي بين الثقافات المتعددة [٣٧]. لذلك يتم التركيز على الثقافة والهوية الثقافية التي تشكل عامل التماسك الوطني في علاقات الصراع والتعاون بين الدول كافة، كونها أكثر تأثيرا من العوامل الاقتصادية والسياسية، على الاختراق الامني والحاق الضرر بسيادة الدول [٣٨].وهذا يعني ان الدخول في العولمة وتقنياتها وميادينها، أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد ان يبقى في دائرة المجتمعات التأريخية، ولا ينسحب من الفعالية الدولية المشتركة، من اجل وضع التقدم التقني في خدمة اهداف التنمية المستدامة.

يقول " الفين توفلر" ان العولمة من خلال ثورة الاتصال وفرت تجربة نقل الفرد من ثقافة الى ثقافة اخرى عبر الاطلاع على انماط ومستويات الثقافات الاخرى ومقارنتها مع ثقافته الوطنية، اي عملية تفاعل بين المجتمعات المختلفة بطريقة التأثر والتأثير لما يحدث خارج الحدود [٣٩]. لذلك فان الاخذ بتقنيات العولمة أمر ضروري للدفاع عن البقاء وضمان النجاح الاقتصادي والثقافي، وان الاستفادة الفعلية من هذه التقنيات يجب ان تتم وفق استراتيجية ذاتية للحد من تأثير القوى المتحكمة والمهيمنة، من اجل الحصول على نتائج ايجابية مضمونة، وبالمقابل فان التخويف من العولمة بوصفها استراتيجية اميركية جديدة للايقاع بشعوب المنطقة سيؤدي لمزيد من التخلف، ويدفع بها باتجاه اهمال ضرورة الاستفادة واستيعاب مظاهر العولمة. ومع ذلك فان الحديث عن فائدة الانخراط فيها لا يلغي خطر الهيمنة، ولا يقلل من قيمة الامكانات التي تفتحها والفرص التي تقدمها، وباختصار ان حمل العولمة لمشروع هيمنة عالمية لا يبرر رفضها ولا البقاء خارجها، ولا يشكل سبباً كافياً لقدحها [٤٠]. لان الجميع خاضع لتحوّلات دولية لا طاقة لنا في تعديل اتجاهها، ولكن المهم ان نفهم آلياتها ونسعى الى تغيير او تعديل اثرها على ثقافتنا.

فالعولمة ليست نظاماً عالمياً او نموذجاً للحياة، نشأ نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية، بل نظام جديد من العلاقات بين الثقافات ، تعمل على دمج الدوائر الثقافية المختلفة، ضمن فضاء ثقافي مشترك، او قائم فوق الثقافات الوطنية، لذلك فالعولمة ليست المنشئة لسيطرة ثقافة على ثقافة اخرى، بل منشئة لنمط جديد من السيطرة الثقافية، وعلى اصحاب الثقافات ادراك طبيعة هذا النمط الجديد، من اجل بلورة استراتيجية مناسبة تسمح لثقافاتهم ان تبقى على مستوى المشاركة العالمية الابداعية، والا تتحوّل الى مجرد ثقافة هوية، وهذا يفترض تجديد اساليب طرح المشكلات الثقافية للنجاح والارتفاع بالثقافة الى مستوى متطلبات العصر[٤١] ، وان انفتاح الثقافات على بعضها من دون غرض الهيمنة يمكن ان يشكل وسيلة فاعلة في تعاون المجتمعات متعددة الثقافات وقد ينعكس اثر عولمة الثقافات على زيادة الهوة بين دول الشمال والجنوب من خلال تهديد جانب من الخصوصية الثقافية وهذا يعتمد على مستوى التفاوت في استثمار الموارد العلمية والتقنية المتطورة واثرها على تعزيز الحصانة الثقافية للانسان والمجتمع.

---

٣٧ د. تيسير ابو عرجة، الاعلام والثقافة العربية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ١١٣.

٣٨ د. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٩

٣٩ الفين توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ١٩٩٩، ص٤٢٩.

٤٠ د. برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

٤١ المصدر نفسه ، ص ٤٤.

الخاتمة

تناول البحث مضمون عرض لمفهوم تطور العولمة وأثرها على الثقافة والامن الوطني في الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١١، من خلال تحديد تعريفها وأهم مظاهرها السياسية وخصائصها في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة الدولة وتاثير ذلك على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي، والتي تستوجب بناء الدولة ونظامها السياسي وفق مضمون المعاصرة التي تواكب عصر العولمة في القرن الحادي والعشرين، من صياغة معادلة توازن بين مصلحة المواطن والمصلحة القومية، من أجل حماية الثقافة والامن الوطني، بعد عجز النظم السياسية في تلك الدول عن القيام بمهامها في بناء مؤسساتها والانسان في المجتمع وما الاحداث التي تشهدها المنطقة بعد العام ٢٠١١، وأثر العولمة على مستقبل النظم السياسية في الشرق الاوسط.

وبعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث تم التوصل الى مجموعة استنتاجات والتوصيات من اهمها مايلي:

اولاً: الاستنتاجات

١. ان المنطقة بحاجة الى نظم سياسية جديدة تتمكن من تنظيم علاقة النظام السياسي والمجتمع لحلّ الازمات التي تعاني منها بما يكفل بقاء الدولة والسلم الاجتماعي في ظل مظاهر العولمة.

٢. أثرت مظاهر العولمة على الثقافة والامن الوطني بشكل ادى الى تغير نظم سياسية، في الشرق الاوسط بعد العام ٢٠١١، كون العولمة حقيقة حتمية نخضع جمعياً لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على المجتمعات كافة.

٣. العولمة ظاهرة حقيقية، ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في مجالاتها كافة، والاستعداد للتعامل والتكيّف معها لكسب فوائدها وإبعاد أضرارها، بدلاً من الرفض والمقاطعة التي ستضع المجتمع و النظم السياسية خارج مسار تطور الحضارة العالمية.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة اعداد استراتيجية وطنية للتعامل مع مظاهر العولمة للتقليل من تأثيرها،

٢. محاولة معالجة الازمات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط ، للحد من تأثير العولمة على الرأي العام واثارة المشاكل.

المصادر :

أولاً : الكتب

١. د. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

٢. أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ،٢٠٠٠.

٣. المنصف ونّاس، تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦،

٤. د. برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق،٢٠٠٠ .

٥. بول سالم، الولايات المتحدة الامريكية: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، كتاب العرب والعولمة، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، بيروت، ابريل ٢٠٠٠،

٦. د. تيسير ابو عرجة، الاعلام والثقافة العربية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣،

٧. د ثامر كامل الخرزجي، العلاقات السياسية الدولية، دار مجدلاوي، للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٨. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث، الدوحة، ٢٠٠٤.

٩. د. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ايوان للطباعة والتوزيع، دمشق،٢٠٠٩
١٠. سيمون رايشن، العولمة والاقلمة، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠
١١. فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦،
١٢. فالح عبدالجبار،الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠١٣.
١٣. فرهاد جلال مصطفى، الأمن والسياسة الدولية، مؤسسة حمدي للطباع والنشر، السليمانية ، ٢٠١٠.
١٤. عادل مجاهد الشرجبي، ازمة عجز الدولة وخطر انهيارها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣
١٥. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربيةللدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦.
١٦. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2005،
١٧. عدنان السيد حسين، تأريخية الدولة بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.
١٨. عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٣.
١٩. مايك فيذرستون، ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة، ترجمة: عبدالوهاب علوب، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢٠. د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة،٢٠٠٤ .
٢١. محمد أمزيان، السيادة والسلطة /الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٢. محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٣. . د. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2010

ثانياً : المجلات العلمية

١. السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، ايديولوجية جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد١٣٩، ٢٠٠٠،
٢. ستيفن كاسلر، نقلاعن: د.ناجي جواد ود. حسن علي السبطاوى في: العولمة من وجهة نظر عالم ثالث، مجلة قضايا استراتيجية، عدد٧، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١،
٣. د.علي عقلة عرسان، العولمة و الهوية، مجلة اوراق، ربطة الكتاب الاردنيين، عمان، عدد١٤، ٢٠٠٠،

ثالثاً : مواقع الشبكة العنكبوتية :

١. أرشد حمد محو، الشباب بين تحديات العولمة والحفاظ على الهوية الوطنية، 2019/٤/٢٠، موقع على الانترنت: http://www.ahewar.org
٢. سعيد المتدين، العولمة والدولة القومية، 2019/11/29، موقع على الانترنت: http://www.aljabriabed.net/n59_60_05mutadyin.(2).htm
٣. فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على الدول العربية، 2019/12/٢، موقع على الانترنت: http://blog.amin.org/faresdahaher/2 .
٤. عبدالرحمن العبيدي، ما العولمة، 2019/٣/٢، موقع على الانترنت: http://mawdoo3.com